

Distr.: General
15 November 2016
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

سيعقد مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تحت رئاسة السنغال،
مناقشة عامة بشأن موضوع "المياه والسلام والأمن".

وفي هذا الصدد، يسرني أن أحيل إليكم ورقة مفاهيمية بهذا الشأن (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فودي سيك
السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

181116 171116 16-20186 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة مفاهيمية معدة لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن، المقرر عقدها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

معلومات أساسية

سيعقد مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تحت رئاسة السنغال، مناقشة مفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن.

ويأتي عقد هذه المناقشة نتيجة لتفكير عميق بشأن مسألة المياه في العالم حاضرا ومستقبلا، ولا سيما الروابط بين الحاجة إلى المياه والحاجة إلى الوصول إلى هذا المورد الحيوي، والعلاقة الجدلية بين ندرة المياه وتزايد عدد سكان العالم، والأهم من ذلك، المكانة الاستراتيجية التي تعطى للمياه في سياسات مختلف البلدان، مما يمكن أن يفضي إلى علاقات خلافية بينها.

وبالإضافة إلى ذلك، سيشار إلى الهجمات على الموارد المائية وإلى القيود التي تحد من إمكانية الوصول إليها أثناء النزاعات المسلحة، وهي أفعال يمكن أن تستخدم كوسيلة من وسائل الحرب، في انتهاك صارخ للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني. وتهدف المناقشة إلى إلقاء نظرة فاحصة على مسألة المياه باعتبارها أحد أسباب النزاع وعلى الحاجة إلى حماية هذا المورد الأساسي في سياق النزاع المسلح.

وما فتئت المياه تعتبر سببا من أسباب النزاع، لكن التوزيع الجغرافي لهذا المورد في جميع أنحاء العالم وتأثير ندرته المستمرة يجعلان الحالة أكثر حدة.

وتشكل المياه العذبة ٢ في المائة من مجموع المياه في العالم، ولكن لا تتجاوز نسبة ما يمكن أن تستخدمه المجتمعات البشرية ٠,٠٢ في المائة منها.

وتتقاسم تسعة بلدان ٦٠ في المائة من احتياطي المياه في العالم، وهي الاتحاد الروسي، واندونيسيا، والبرازيل، وبيرو، والصين، وكندا، وكولومبيا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتستأثر آسيا بنسبة ٦١ في المائة من سكان العالم ولكنها تحوي ٣٦ في المائة من الموارد المائية المتاحة، في حين أن أوروبا، التي تضم ١٢ في المائة من سكان العالم، تحوي ٨ في المائة من المياه. وتضم أمريكا اللاتينية ٦ في المائة من سكان العالم وتحوي ٢٦ في المائة من الموارد المائية في العالم.

وبالإضافة إلى التوزيع الجغرافي غير العادل، يبدو أن ندرة هذا المورد تشكل جزءاً من عملية لا رجعة فيها بسبب الآثار المجتمعة لتزايد عدد سكان العالم، والزيادة في الاحتياجات من المياه وفي التوسع الحضري، بالإضافة إلى الاحترار العالمي.

وهناك ١,٧ بليون شخص يفتقرون حالياً إلى المياه العذبة ويصنفون تحت عتبة الندرة الحقيقية التي حددها الأمم المتحدة وقدرها ١ ٠٠٠ متر مكعب للشخص في السنة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٢,٤ بليون شخص بحلول عام ٢٠٢٥.

ويطرح التوزيع الجغرافي غير المتكافئ للمياه وندرتها المستمرة السؤال الشائك عن كيفية إدارة الحصول على المياه وتقاسم المياه في العديد من المناطق من أجل تفادي الإجهاد المائي، الذي يمكن أن يؤدي إلى احتدام المنافسة بين الدول على المياه العابرة للحدود وإلى عدم الاستقرار الإقليمي. ولأسباب أمنية، قد تعتمد الدول نهجاً انفرادياً يمكن أن يثير رد فعل من البلدان المجاورة، وهذا ما يستدعي النظر في الموارد المائية بوصفها سبباً ممكناً من أسباب النزاع.

وتشكل المياه ركيزة أساسية من ركائز التنمية والسياسة الأمنية للدول وهي من ثم مسألة جغرافية استراتيجية. وينطوي العديد من المنازعات على مسألة الوصول إلى المياه وإدارتها واستغلالها، الأمر الذي قد يفسر العلاقات المتوترة بين بلدان المنبع والمصب.

وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أن مساعي عديدة ما فتئت تبذل على مر السنين لتشجيع على الحلول السلمية عن طريق إبرام صكوك ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول، بما في ذلك توقيع ٢٠٠ معاهدة بشأن ٦٠ من المجاري المائية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولكن، نظراً لتعقد المسألة، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ومن المثير للقلق بوجه خاص ألا يكون هناك إطار للتعاون بشأن ١٥٨ من أصل ٢٦٣ من المجاري المائية الدولية، مما يبرز أهمية الإرادة السياسية في إدارة تقاسم المياه والحصول على المياه.

ووفقاً للعديد من الأخصائيين، سيكون عدم المساواة في الحصول على المياه السبب الرئيسي للنزاعات مستقبلاً. وكما لاحظ الأمين العام السابق كوفي عنان، من الممكن جداً

أن تصبح المنافسة المحتدمة على المياه العذبة سببا من أسباب النزاع والحرب في المستقبل ولكنها يمكن أن تكون حافزا على التعاون.

وبنفس الطريقة التي ما برحت بها المنازعات على الأراضي والنفط تؤدي إلى نزاعات حاليا وفي الماضي، يمكن أن تؤدي المنازعات على المياه إلى مواجهات في المستقبل، في حال عدم القيام بأي شيء. وكما لوحظ في تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٥، يمكن أيضا أن تنشأ النزاعات بين الدول والنزاعات الإقليمية بسبب ندرة المياه وضعف الهياكل الإدارية.

وتؤدي إضافة مسألة المياه إلى المشاكل القائمة إلى تفاقم المنازعات بين الدول، وهي ترتبط في كثير من الأحيان، لأغراض سياسية، بالمنازعات الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية. وفي مواجهة هذا التحدي، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يفقد الأمل، لأن الحلول السلمية، من قبيل التعاون والوساطة، موجودة بالفعل ولكن يجب تشجيعها وتعزيزها بالإرادة السياسية للدول الأعضاء والمنظمات الدولية لكي تكون أداة لمنع نشوب النزاع.

وإذ تضع السنغال ذلك في اعتبارها، فهي تختار سبيل التعاون فيما يتعلق بالحصول على المياه وتقاسم المياه فيما يتصل بنهري السنغال وغامبيا. وفي كلتا الحالتين، يشكل المجران المائيان ملكية مشتركة للدول الأعضاء، وتنفذ الاستثمارات بصورة مشتركة وتعود الفوائد على الجميع. وأتاح اجتماع مجلس الأمن بشأن المياه والسلام والأمن، المعقود في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، فرصة لعرض اضطلاع منظمة تنمية نهري السنغال وغامبيا بإضفاء الطابع المؤسسي على تقاسم المياه.

واعترافا بهذه الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين، وقع الاختيار على السنغال لتكون عضوا في الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام. وقد تعزز هذا الالتزام الطويل الأمد على يد رئيس السنغال ماكي سال الذي عُيّن مؤخرا عضوا في الفريق الرفيع المستوى المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي المعني بالمياه.

وتُتخذ أيضا مبادرات مماثلة لتعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود باعتباره سبيلا لمعالجة التحديات المشتركة في كثير من المناطق الأخرى، مثل جنوب آسيا وأوروبا وحوض بحيرة تشاد.

وفيما يتعلق بالوساطة الدولية، سيجري التأكيد على أن الأمم المتحدة تقوم، من خلال إدارة الشؤون السياسية، ببذل العديد من المساعي الدبلوماسية الوقائية الرامية إلى تعزيز ودعم التعاون الإقليمي فيما يتعلق بإدارة المياه.

ومن جهة أخرى، يؤدي عدم احترام القانون الدولي الإنساني إلى نشوء العديد من التحديات فيما يتعلق بحماية المياه في سياق النزاع المسلح. وينص القانون الدولي الإنساني على توفير الحماية العامة للمدنيين والممتلكات المدنية من الهجمات وآثار الهجمات، وحماية الموارد المائية من التلوث المتعمد، والحماية الخاصة للممتلكات التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل منشآت مياه الشرب، وإمدادات المياه، وشبكات الري، ونظم تصريف مياه المجاري التي تمنع تلوث البيئة، والممتلكات التي تحتوي على قوى خطرة، مثل السدود.

وعلى هذا النحو، لا تشمل نظم المياه المعدات، مثل الخطوط الكهربائية ومحطات المياه ونظم التوزيع، فحسب، ولكن أيضا الموظفين على جميع المستويات، من مشغلي المحطات إلى موظفي الإدارة، وحركة الإمدادات الأساسية، مثل المواد الكيميائية اللازمة لمعالجة المياه وقطع الغيار اللازمة لأعمال الإصلاح والوقود اللازم للمولدات.

ويمكن أن تستخدم الهجمات على الموارد المائية والقيود التي تحد من إمكانية الوصول إليها كوسيلة من وسائل الحرب بهدف تشريد السكان وتغيير الطابع الديمغرافي لإقليم ما. وتعرض أيضا المنشآت المائية للهجوم من قبل الجماعات المسلحة خلال النزاعات المسلحة، مما يبرز الحاجة إلى حمايتها وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني.

وفي هذا الصدد، وبموجب البروتوكولين الأول والثاني الإضافيين لاتفاقيات جنيف المؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧، هناك عدد من القيود المفروضة على العمليات العسكرية أثناء النزاع المسلح. وينص كل من الفقرة ٢ من المادة ٥٤ من البروتوكول الأول والمادة ١٤ من البروتوكول الثاني على أن الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل مرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري، تتمتع بحماية خاصة.

وهناك أحكام أخرى، من قبيل المادة ٢٩ من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، تشدد على تمتع المجاري المائية الدولية، والإنشاءات المتصلة بها، بالحماية التي تمنحها مبادئ القانون الدولي وقواعده الواجبة التطبيق في النزاع المسلح الدولي وغير الدولي.

وعلاوة على ذلك، ورهنا بالظروف، قد يشكل بعض الأفعال التي تنتهك تلك الأحكام جرائم حرب بموجب المادة ٨ من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. ويمكن أن تكمل هذه الحماية بقانون حقوق الإنسان المنطبق بالتعلق بالحقوق في المياه بوصفه عنصرا من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، على النحو المنصوص عليه في

المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتوجد تحديات أخرى فيما يتعلق بحماية المياه في سياق النزاع المسلح. وتؤدي أوجه الترابط بين الخدمات الأساسية إلى آثار ارتدادية. فانفجار قنبلة واحدة يمكن أن يلحق الضرر بأنبوب أو محطة فرعية، وهو ما يمكن أن يسفر بدوره عن قطع إمدادات المياه لأسابيع، مما يضر بمئات الآلاف من الناس ويوقع تأثيراً شديداً في الصحة العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك تأثيرات مباشرة وغير مباشرة وتراكمية للنزاع المسلح في خدمات المياه والخدمات الأساسية الأخرى. وتعتمد خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية على البنية التحتية الأساسية وعلى توافر قطع الغيار والموظفين المهرة. ويمكن أن تدمر شبكات الكهرباء ومحطات الضخ والخزانات وشبكات الأنابيب أو تُجعل عديمة الفائدة من جراء الضرر المتكرر الذي يلحق بها. وكثيراً ما تنتج الأضرار المادية التي تصيب البنية التحتية من انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وحتى عندما تستهدف الأسلحة المتفجرة التي تمتد آثارها على مساحة واسعة هدفاً عسكرياً، قد يؤدي استخدامها إلى إلحاق الضرر على نحو عرضي بالبنية التحتية الموجودة في جوار الهدف.

وفي حالات النزاع المسلح، تكون الإمدادات محدودة للغاية وفي كثير من الأحيان يُقتل الموظفون التقنيون أو يهربون، مما يؤدي إلى نقص في صيانة البنية التحتية، يمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى تدهور طويل الأجل لخدمات المياه أو غيرها من الخدمات الأساسية. ويتسم التأثير التراكمي للنزاع المسلح بأنه الأكثر تدميراً والأصعب فيما يتعلق بالتعافي منه، لأسباب تعود عادة إلى اتساع نطاق العمل اللازم لإصلاح البنية التحتية من أجل إعادة الخدمات.

وفي السياقات الحضرية، يمكن أن يكون التأثير واسعاً للغاية بسبب اتساع نطاق الخدمات الأساسية المقدمة للمراكز الحضرية الكبيرة وتعقدها التقني، وهما عاملان يجعلان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إجراء الإصلاحات في الحالات الطارئة في الوقت المناسب. ويتضرر حوالي ٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم من النزاع المسلح في المناطق الحضرية، الذي تتجاوز آثاره الثانوية علامات التدمير الواضحة.

الأهداف، والمسائل التي يمكن النظر فيها

ستشكل المناقشة المفتوحة فرصة لعرض التجارب الناجحة وآليات التعاون والوساطة بهدف تعزيز عمل الأمم المتحدة في أحد مواطن ضعفها، وهو منع نشوب النزاعات. والدول الأعضاء مدعوة، من ثم، إلى النظر في ما يلي:

- (أ) كيفية تشجيع البلدان التي تواجه مشاكل ذات صلة بالمياه على اختيار سبيل التعاون في معالجة احتياجات كل منها؛
- (ب) كيفية تعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، التي تتعامل مع الموارد المائية، لا سيما في ميدان بناء القدرات؛
- (ج) كيفية تعزيز مساهمة إدارة الشؤون السياسية والممثلين الخاصين للأمين العام في دعم عمليات الوساطة بناء على طلب الدول الأعضاء؛
- (د) دور مجلس الأمن، المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، في منع حالات النزاع ذات الصلة بالمياه وإدارتها؛
- (هـ) ضرورة تحسين حماية الموارد المائية أثناء حالات النزاع المسلح، عن طريق التأكيد مجدداً على ضرورة احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامها؛
- (و) أهمية المياه فيما يتعلق بالحوار في النزاع المسلح. فحتى في أسوأ الحالات، تشارك أطراف النزاع المسلح في الحوار عندما تكون المياه على المحك، ولكن من المهم أن ندرك أنه بالرغم من أن المياه يمكن أن توفر فرصة للتعاون، فإن الهجمات على خدمات المياه يمكن أن تستخدم أيضاً كوسيلة من وسائل الحرب و/أو كمصدر قوة في المفاوضات؛
- (ز) أفضل السبل لاستخدام حماية المياه في النزاعات المسلحة كتدبير من تدابير بناء الثقة لدعم المفاوضات بين الأطراف عندما تنظر في وقف الأعمال القتالية أو توقيع اتفاق سلام.

مقدمو الإحاطات

- الأمين العام للأمم المتحدة
- دانيلو تورك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام
- كريستين بيرلي، نائبة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- سنديب واسكيمار، رئيس فريق الاستشراف الاستراتيجي